

مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي  
- دراسة حالة الدول العربية-

**The Contribution of the Agricultural Sector in Achieving Food Security**  
**Case study of Arab States**

د. زيادي سامي\*<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة محمد البشير

الإبراهيمي برج بوعربريج (الجزائر)، [sami.ziadi@univ-bba.dz](mailto:sami.ziadi@univ-bba.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/05/04 تاريخ القبول: 2023/06/07 تاريخ النشر: 2023/06/09

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تتوفر هذه الدول على الموارد الطبيعية و البشرية والمالية اللازمة لتحقيق أمنها الغذائي. لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، بحيث سجلت عجز في تلبية الطلب المحلي المتزايد، كما تحتل الدول العربية المراتب الأولى بالنسبة للدول المستوردة للغذاء.

**كلمات مفتاحية:** القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية.

تصنيفات JEL: O13، Q18

**Abstract:** This study aims to showcase how the agricultural sector can contribute to achieving food security in Arab countries, which have access to the natural, human, and financial resources required for attaining this goal.

The study has yielded several results; with the most significant being the continued weakness in agricultural food production levels across Arab countries. These countries have recorded a deficit in meeting the increasing domestic demand, which has led to them being among the top food-importing nations globally.

**Keywords:** agricultural sector, food security, self-sufficiency, food gap

**Jel Classification Codes:** O13، Q18

## 1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في أمنها العام، حيث أصبح الغذاء سلاحا سياسيا يشهر في وجه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لتصبح دولا تابعة، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية والمالية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد أغلب احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

### 1.1 إشكالية الدراسة:

في ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: "ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية؟" ويمكن الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي؟
  - ما هي بأبعاد الأمن الغذائي، وما هي آثار انعدامه؟
  - ما هو واقع القطاع الفلاحي في الدول العربية؟
  - هل يمكن للقطاع الفلاحي أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية؟
- 2.1 فرضيات البحث: على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات مفادها:
- إن إهمال القطاع الفلاحي في العديد من الدول العربية يعود إلى ظهور النفط؛
  - إن القطاع الفلاحي في الدول العربية لا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛
- 3.1 هيكلية البحث: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:
- مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده؛
  - خصائص القطاع الفلاحي في الدول العربية؛
  - دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.

## 2. مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

يعود ظهور مفهوم الأمن الغذائي إلى أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية والزراعية.

### 1.2 مفهوم الأمن الغذائي

لقد تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعها، ويمكن ذكر أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي فيما يلي:

لقد عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية". (بوش، 2019، صفحة 5)

أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي على أنه "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". (مبروك وكمال، 2022، صفحة 431)

ويعرف الأمن الغذائي على أنه "ضمان وصول جميع البشر إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها، وهو ما يلزم معه توافر الغذاء أولاً على مستوى الدولة بالكامل، ثم استقرار سعره، وأخيراً سهولة الوصول إليه". (أمينة وفتحي، 2023، صفحة 751)

كما عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه "ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن" (الخزاعلة، 2001/2000، صفحة 8)، والمستوى المعتاد من الغذاء الحلال يختلف من مجتمع إلى آخر حسب الحالة الاقتصادية، كما يمكن أن يصل هذا المستوى إلى حد الكماليات إذا كان المجتمع الإسلامي متمتعاً بحالة من التقدم الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نميز بين مستويين للأمن الغذائي، أحدهما مطلق، وآخر نسبي، بحيث يعني الأمن الغذائي المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68).

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، بالإضافة إلى أنه يضيع على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

في حين أن الأمن الغذائي النسبي يشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68)، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع، وعليه فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

## 2.2 أبعاد الأمن الغذائي

1.2.2 الأبعاد الاقتصادية: إن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياساتها يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعني زيادة عجز ميزان مدفوعاتها، كما أن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان (الحفيظ، 2013/2012، صفحة 03)، بالإضافة إلى عرقلة مسيرة التنمية والتطور في هذه الدول نتيجة تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.

2.2.2 الأبعاد السياسية: إن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القرار السياسي للدول العربية المستوردة، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر في عدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوفر فائض تصدير القمح في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، وإلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، ومع هذا العدد المحدود جداً من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فإنه يمكنها أن تتكفل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح خصوصاً وأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارسها، وبالتالي لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية.

ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضة للضغوط السياسية مما يعرض استقلالها للخطر، ويجعلها غير حرة في اتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها، فالغذاء منذ قديم الزمان وهو يستخدم كوسيلة ضغط على الأمم والشعوب والدول حتى ترضخ لمطالب غيرها. (الجزاعلة، 2001/2000، صفحة 13)

- الأبعاد الاجتماعية: يتمثل البعد الاجتماعي في الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا يتطلب تشجيع التنمية الريفية وتحقيق الازدهار في الاقتصاد الزراعي لتحقيق ازدهار العاملين والمزارعين وتحسين مستوياتهم المعيشية، من أجل زيادة الإمدادات الغذائية العربية.

### 3. خصائص القطاع الفلاحي في الدول العربية

#### 1.3 الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري العمود الفقري للعملية التنموية، وهذه الأهمية لا ترتبط بكم هذه الموارد فقط، وإنما بالكيفية كذلك لتشمل الخصائص الفنية والسمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية. حيث أن العنصر البشري يعتبر عاملاً دافعاً للتنمية أو عاملاً مثبطاً ومعوفاً لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة.

الجدول رقم (01): عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال 2020-2021 (مليون نسمة)

السنة	إجمالي عدد السكان	معدل النمو %	السكان الريفيين	معدل النمو %	نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان
2020	433.3	1.75	177.037	0.15	40.85
2021	440.9		179.3		40.67

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

لقد بلغ عدد السكان في الدول العربية سنة 2021 حوالي 440.9 مليون نسمة، بزيادة تقدر بحوالي 7.6 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2020 وبمعدل نمو يقدر بحوالي 1.75%، ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات على المستوى العالمي.

أما فيما يخص نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان سنة 2021 فقد بلغت 40.67%، حيث حققت تراجع يقدر بـ 0.18% عن سنة 2020، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استمرار

الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، بالإضافة إلى انخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، كما أن عدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية خلق تباينا في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة.

أما فيما يخص القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الوطن العربي فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في قطاع الزراعة (مليون نسمة)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة في قطاع الزراعة	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة إلى الكلية
2021	158.5	24.1	15.2

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن عدد القوى العاملة في قطاع الزراعة تمثل بـ 15.2% من إجمالي القوى العاملة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية الدول النامية، وهذا راجع إلى الهجرة الداخلية كما بينا فيما سبق.

### 2.3 الأراضي الزراعية واستخداماتها

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.4 مليار هكتار، حيث تقدر المساحة القابلة للزراعة بـ 197 مليون هكتار أي حوالي 14% من المساحة الكلية كما تقدر المساحة المزروعة بـ 75.2 مليون هكتار سنة 2021 أي حوالي 38.2% من المساحة القابلة للزراعة.

الجدول رقم (03): استخدام الأراضي الزراعية (ألف هكتار)

السنة	المساحة الزراعية الكلية	نسبة التغير	الأراضي الزراعية المستديمة	نسبة التغير	الأراضي الزراعية الموسمية	نسبة التغير
2020	71.618	5	13.591	0.8	58.027	5.9
2021	75.173		13.701		61.472	

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أن الزيادة المحققة في المساحة الزراعية الكلية، والتي تقدر بـ 5%، تعود إلى الزيادة المحققة في الزراعة الموسمية، والتي تقدر بـ 5.9%، في حين نجد أن الزراعة المستديمة عرفت ارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2020 حيث قدرة نسبة الارتفاع بـ 0.8%. أما فيما يخص الزراعة المطرية والزراعة المروية في الوطن العربي فيمكن توضيح التغيرات التي طرأت عليها ما بين سنة 2020 و2021 من خلال الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): الزراعة المطرية والزراعة المروية

السنة	المطرية	معدل التغير في المساحة المطرية	المروية	معدل التغير في المساحة المروية	نسبة المروية إلى المطرية
2020	46.04	6.80	14.91	0.7	32.4
2021	49.17		15.01		30.5

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

لقد سجلت مساحة الأراضي المطرية خلال سنة 2021 ارتفاع طفيف قدر بنسبة 6.8%. وهذا راجع لانخفاض سقوط الأمطار، وهي تتميز بضعف وعدم استقرار الإنتاج من موسم لآخر، وفي المقابل نجد أن مساحة الأراضي المروية قد سجلت ارتفاع طفيف خلال سنة 2021 بنسبة 0.7%. وهذا راجع إلى شح الموارد المائية المتاحة للري المنتظم، وتتميز هذه الزراعة بقدرتها على استيعاب عمالة كثيرة والتحكم بها من خلال الأسمدة والبذور المحسنة ومواعيد الزراعة.

### 3.3 الموارد المائية واستخداماتها الزراعية

تقع معظم الدول العربية في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، وتتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب، حيث يتفاوت توزيعها وكمياتها وكثافتها من عام لآخر، كما تحظى الدول العربية على حوالي 1% من الموارد المائية العالمية العذبة بالرغم من أن مساحتها تمثل حوالي 9.6% من مساحة العالم وحوالي 5% من مجموع سكانه، ويبلغ نصيب الفرد في الدول العربية من تلك الموارد خلال سنة 2021 حوالي 600 م<sup>3</sup> في السنة وهو معدل ضعيف بالمقارنة مع المعدل العالمي. (العربي، 2022، صفحة 68)

تقدر الموارد المائية العربية المتجددة السطحية منها والجوفية بحوالي 260 مليار م<sup>3</sup> ويقدر إجمالي استخدام المياه بحوالي 235 مليار م<sup>3</sup>، منها 81% للزراعة، حيث بلغت المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية عام 2021 حوالي 15.01 مليون هكتار يستخدم في ريهما حوالي 191 مليار م<sup>3</sup> سنويا، حيث تتركز الزراعة المروية في كل من مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية. (العربي، 2022، صفحة 68)

نتيجة لتفاقم أوضاع الغذاء في الدول وارتفاع تكلفة الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد قام العديد منها وخاصة الزراعية منها، بالتركيز على تعبئة الموارد المائية المتاحة من مياه سطحية وجوفية، واستخدام أكبر جزء منها للتوسع في الري، كما شهدت العقود الماضية إنشاء العديد من السدود في العراق والمغرب وسوريا والجزائر والسودان وتونس، وهو ما ترتب عليه إرتفاع في المساحة المروية من 10.5 مليون هكتار في سنة 2010 إلى 15.01 مليون هكتار سنة 2021.

كما يجب على الدول العربية الاهتمام والتركيز على تنمية الموارد المائية المتاحة حاليا، وصيانتها والمحافظة عليها وحسن استخدامها والعمل بصفة مستمرة على تخفيض معدلات الفقد والتسرب والهدر، وكذلك تطوير مفهوم إدارة الموارد المائية لتسيير وفق أساليب علمية متقدمة،



وذلك من أجل استثمار أهم مورد من موارد التنمية الزراعية، الذي يزداد ندرة سنة بعد أخرى، فهو العامل المحدد للتوسع الزراعي. (عبيرات، 2002/2001، صفحة 86)

#### 4.3 الموارد الغابية والرعية

1.4.3 الموارد الغابية: تقدر مساحة الغابات في الدول العربية خلال سنة 2021 بحوالي 37.9 مليون هكتار، حيث تمثل مساحة الغابات حوالي 2.8%، من المساحة الإجمالية للدول العربية و1.1% من إجمالي مساحة الغابات في العالم، ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين، حيث يتركز حوالي 88% من تلك المساحة في أربع دول عربية (العربي، 2022، صفحة 68)، وهي السودان 50.9% ثم الصومال 16.8% و المغرب % 15 والجزائر 5.3%.

لقد تعرضت الموارد الغابية إلى العديد من التغيرات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري والتحطيب إلى جانب تعرضها إلى الحرائق والأمراض والجفاف، وهذا ما ترتب عليه انحصار مساحة الغابات في بعض الدول العربية مثل السودان، كما تراجعت خصائصها من حيث النوعية والإنتاج، إذ تراجعت مساحة الغابات خلال الفترة 2010-2021 بحوالي 56.9 مليون هكتار أي بنسبة تراجع سنوي 08%. (العربي، 2022، صفحة 68)

#### 2.4.3 الموارد الرعية:

تقدر مساحة المراعي في الدول العربية خلال سنة 2021 بـ 379.83 مليون هكتار، حيث حققت انخفاض يقدر بـ 1.6% مقارنة بسنة 2020، وتشكل المراعي في الدول العربية حوالي 27% من المساحة الإجمالية لها، حيث تتركز معظمها في السعودية تليها السودان ثم الصومال ثم الجزائر، وتتوزع باقي المساحة على 11 دولة عربية في البيئات الجافة والقاحلة، إذ تساهم بتوفير الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية في الدول العربية.

تعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة، كما أنها تتفاوت من حيث المكان والزمان لارتباط ذلك بدرجة تساقط الأمطار، حيث أن متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول العربية 4.8 كغ من اللحوم الحمراء مقابل 25 كغ في الدول المتقدمة، ويعود ضعف إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربوا المواشي كالرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي إلى انحصار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعية (العربي، 2022، صفحة 67)، بالإضافة إلى غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره.

#### 4. دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

##### 1.4 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي

لقد بلغ الناتج الزراعي العربي خلال سنة 2021 حوالي 154.6 مليار دولار محققا زيادة تقدر بـ 1.2% عن سنة 2020، بحيث يمثل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن القول أن الإنتاج الزراعي العربي له مساهمة بسيطة جدا في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد بتروولية ضخمة (الطاهر، 2007، صفحة 16)، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية من 2010 إلى 2021

معدل النمو (%)		2021	2020	2019	2018	2017	2010	
2020	2010							
2021	2021							
13.9	2.9	2881.103	2528.886	2789.052	2764.212	2539.63	2098.146	الناتج المحلي الإجمالي
-	-	154.580	152.769	139.461	127.881	139.552	130.767	الناتج الزراعي
		5.4	6	5	4.6	5.5	6.2	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

لقد سجلت الدول العربية تفاوت في مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2021، حيث كانت النسب مرتفعة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الوفيرة مثل سوريا والقمر والسودان واليمن والجزائر والمغرب ومصر، وتراوحت بين 11.8% و 39.3%، في حين سجلت بقية الدول نسب منخفضة.

سجلت الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث تراجع أداء النشاط الزراعي في كل من سوريا والسودان ولبنان واليمن الذي يمثل ناتجها الزراعي 13.9% من الناتج الزراعي العربي خلال سنة 2021، وهذا الانخفاض يعود إلى الظروف المناخية الغير ملائمة نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار. في حين سجلت الناتج الزراعي زيادة تراوحت بين 3% وحوالي 25.3% في كل من المغرب ومصر والجزائر والسعودية، وترجع الزيادة في الناتج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك موارد زراعية مثل مصر والمغرب إلى استمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة.

لقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال سنة 2021 حوالي 364.1 دولار محققا انخفاض طفيف يقدر بـ 0.5% عن سنة 2020، كما يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، حيث بلغ 537.8 دولار في السعودية، وتراوح بين 357.5 دولار و476.7 دولار في الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وعمان والقمر وسوريا وتونس والامارات، في حين تراوح بين 102.3 دولار و254.4 دولار في كل من العراق والسودان وفلسطين والأردن وقطر والكويت ولبنان وليبيا واليمن، أما البحرين وجيبوتي فقد انخفض إلى أقل من 100 دولار.

#### 2.4 مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة العربية

##### - تطور الصادرات الفلاحية للدول العربية

لقد بلغت قيمة صادرات الدول العربية خلال سنة 2020 حوالي 28.3 مليار دولار، محققة زيادة تقدر بـ 3.8% خلال الفترة 2010-2020، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور قيمة الصادرات الفلاحية للدول العربية خلال (2019-2020)

الدولة	سنة 2019	سنة 2020	معدل النمو السنوي (%)
الأردن	2.172	1.799	-17.2
الإمارات	5.298	4.502	-15
البحرين	570	460	-19.3
تونس	2.088	1.906	-8.7
الجزائر	552	470	-14.9

زيادي سامي

21.2-	41	52	جيبوتي
0.4	4.367	4.351	السعودية
0.3	1.048	1.045	السودان
14.4-	401	469	سوريا
15.9-	402	478	الصومال
18.8-	65	80	العراق
15.8-	1.217	1.445	عمان
15.5-	82	97	فلسطين
18-	41	50	قطر
12.2-	26	33	القمر
14.4-	512	598	الكويت
6-	860	915	لبنان
26.7-	11	15	ليبيا
0.6	6.701	6.658	مصر
0.3	3.214	3.205	المغرب
25.9-	20	27	موريتانيا
30.2-	139	199	اليمن
7-	28284	30397	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن هناك انخفاض في صادرات الدول العربية باستثناء الزيادة المحققة في صادرات كل من السودان ومصر والمغرب والسعودية، وتراوحت هذه الزيادة بين 0.3% و 0.6%، كما تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة، تليها الإمارات ثم السعودية والمغرب وتونس والأردن وعمان والسودان، حيث تراوحت قيمة صادرات هذه الدول بين 1 مليار دولار و 6.7 مليار دولار أمريكي.

ويرجع سبب الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات إلى انخفاض كميات الإنتاج الزراعي وارتفاع الطلب المحلي على المنتوجات الزراعية، بالإضافة إلى تأثير وباء كورونا.

#### - تطور الواردات الفلاحية للدول العرب

لقد بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية خلال سنة 2020 حوالي 94.1 مليار دولار، محققة زيادة تقدر بـ 3.4% خلال الفترة 2010-2020، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (07): تطور قيمة الواردات الفلاحية للدول العربية خلال (2019-2020)

الدولة	سنة 2019	سنة 2020	معدل النمو السنوي
الأردن	4.413	4.452	0.9
الإمارات	11.152	11.501	3.1
البحرين	595	596	0.2
تونس	2.796	2.799	0.1
الجزائر	12.153	12.379	1.9
جيبوتي	144	143	-0.7
السعودية	21.145	21.781	3
السودان	338	337	-0.3
سوريا	1.773	1.772	-0.1
الصومال	436	434	-0.5
العراق	1.470	1.468	-0.1
عمان	1.012	1.009	-0.3
فلسطين	233	232	-0.4
قطر	2.689	2.840	5.6
القمر	96	95	-1
الكويت	2.679	2.729	1.9

## زيادي سامي

0.2-	5.645	5.656	لبنان
0.2-	1.806	1.810	ليبيا
2	15.201	14.899	مصر
0.1-	5.021	5.026	المغرب
1-	97	98	موريتانيا
1.6-	1.773	1.801	اليمن
1.8	94.110	92.414	

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الزيادة المحققة في الواردات الزراعية العربية تعود إلى الزيادة في واردات بعض الدول العربية، إذ تصدرت السعودية الدول العربية في قيمة وارداتها بحوالي 21.8 مليار دولار ، تليها مصر بحوالي 15.2 مليار دولار، والجزائر بحوالي 12.4 مليار والإمارات بحوالي 11.5 مليار دولار، والأردن بحوالي 4.4 مليار دولار وقطر بحوالي 2.8 مليار دولار، في حين نجد أن بعض الدول قد حققت انخفاض في الواردات الزراعية مثل اليمن وموريتانيا والقمر والصومال وجيبوتي بينما حافظت بعض الدول تقريبا على مستوى وارداتها لسنة 2019 تقريبا.

### 3.4 تطور الميزان التجاري الفلاحي في الوطن العربي

يعتبر الميزان التجاري عموما أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف في الأداء الاقتصادي العام وأما الميزان التجاري الفلاحي فهو من الأهمية بما كان لارتباطه بالقضية الحيوية وهي الأمن الغذائي، إذ يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج. (مبروكي، 2011، صفحة 197)

يعاني الميزان التجاري الفلاحي العربي من عجز دائم ومستمر رغم كل الإصلاحات التي تظهر من حين لآخر في معظم الدول العربية، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري الفلاحي خلال سنة 2020 حوالي 65.82 مليار دولار، محققا زيادة في العجز تقدر بـ 6.13% عن سنة 2019، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): تطور الميزان التجاري الفلاحي للدول العربية خلال (2019-2020)

السنة البند	سنة 2019	سنة 2020	معدل النمو السنوي (%)
الصادرات الزراعية	30.397	28.284	-7
الواردات الزراعية	92.414	94.110	1.84
العجز (صافي الواردات)	62.017	65.82	6.13
نسبة الصادرات إلى الواردات	32.9	30.1	-

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

إن ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري الفلاحي خلال سنة 2020 يعود على ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال هذه السنة، وانخفاض الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية، كما أن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة تفوق معدل نمو الصادرات الزراعية ترتب عليه انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي 32.9% خلال سنة 2019 إلى 30.1% خلال سنة 2020.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك عجز كبير في إنتاج الغذاء، حيث نجد أن معظم الدول العربية هي دول مستوردة للغذاء بالرغم من الأرقام التي تم ذكرها في السابق والموجهة للتصدير والتي لا تشكل أهمية تذكر، وعليه يمكن القول أن الدول العربية هي سوق للمنتجات الغذائية للدول الأخرى، وهذا بسبب عدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك. (عبيرات، 2002/2001، الصفحات 117-118)

#### 4.4 تطور الفجوة الغذائية العربية

إن القصور المسجل في التنمية الزراعية في الدول العربية أدى إلى وجود عجز مستمر في الغذاء، بحيث بلغ هذا العجز مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والقمح.

لقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من 42.1 مليار دولار خلال سنة 2019 إلى 44.1 مليار دولار سنة 2020، أي بنسبة تقدر بـ 4.7%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الوضع الأمني في بعض الدول

العربية بالإضافة إلى ارتفاع بعض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة انتشار وباء كورونا.

لقد أدى تراجع الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية وزيادة الطلب عليها إلى تدني نسب الاكتفاء من هذه السلع خلال سنة 2020، حيث بلغت نسب الاكتفاء من الحبوب 40.2%، والقمح 36.7%، والسكر 35.6%، والزيوت النباتية 34.8%.

أما نسب الاكتفاء من الخضر 97.5%، والفاكهة 96.6%، والبطاطس 94.3%، في حين بلغت نسب الاكتفاء من اللحوم والألبان 80.5% و 78.4% على التوالي. (العربي، 2022، صفحة 84)

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه حتى تتمكن الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي يجب عليها وضع خطط إستراتيجية للتنمية الزراعية، والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة، ووضع سياسات استثمارية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي.

كما تؤكد الدراسات والتقديرات أنه في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على وضعها الحالي مع استمرار تزايد الاستهلاك وزيادة متوسط الدخل وزيادة عدد السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، أن تتسع قيمة الفجوة لتبلغ خلال سنة 2030 حوالي 60 مليار دولار.

## 5. الخاتمة

يعد القطاع الفلاحي في الدول العربية أحد المقومات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تتوفر الدول العربية على موارد وإمكانيات هامة، تساعد على تحقيق التنمية الزراعية، خاصة الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للاستصلاح، لكن بالرغم من هذه الموارد التي تمتلكها الدول العربية إلا أنها لا تزال تعاني من عجز غذائي، حيث لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما جعلها تعيش تبعية خارجية، كما أن هذه التبعية لم تتوقف على الجانب الغذائي فقط بل كان لها تأثيرات اقتصادية وسياسية.

## 1.5 نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- إن القصور المسجل في التنمية الزراعية في الدول العربية أدى إلى وجود عجز مستمر في الغذاء، بحيث بلغ هذا العجز مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والقمح؛



- تعتبر الدول العربية سوق للمنتجات الغذائية للدول الأخرى، وهذا راجع لعدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك.

- يساهم الناتج الزراعي مساهمة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت حوالي 5.4%؛

- حققت قيمة صادرات الدول العربية خلال سنة 2020 انخفاض يقدر بـ 7%؛

- حققت واردات الدول العربية خلال سنة 2020 زيادة تقدر بـ 1.84%؛

- يعاني الميزان التجاري الزراعي العربي من عجز دائم ومستمر، رغم كل الإصلاحات التي تظهر في معظم الدول العربية من حين لآخر، حيث بلغ هذا العجز خلال سنة 2020 حوالي 65.82 مليار دولار؛

- ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية من 42.1 مليار دولار خلال سنة 2019 إلى 44.1 مليار دولار سنة 2020، أي بنسبة تقدر بـ 4.7%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

## 2.5 التوصيات:

- العمل على إيجاد إستراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي؛

- زيادة الاستثمارات الزراعية من خلال توجيه وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي؛

- سن التشريعات الاستثمارية المناسبة في القطاع الزراعي، بحيث تكفل أصول التنمية الزراعية المستدامة من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة أخرى؛

- إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية في الدول العربية؛

- زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الزراعية ودعمها

## 6. قائمة المراجع

- - الطاهر مبروكي. (2011). الأمن الغذائي في المغرب العربي. مجلة الباحث (العدد التاسع).
- - بن عيسى أمينة، و بن يشو فتحي. (2023). اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، التحديات والحول. مجلة البشائر الاقتصادية ، التاسع (01)، الصفحات 748-771.
- - رائد محمد مفضي الخزاولة. (2001/2000). الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي -حالة تطبيقية "الأردن"- (مذكرة ماجستير غير منشور). كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن: جامعة اليرموك.
- - ريم بوش. (2019). مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي. مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، الصفحات 1-46.
- - صندوق النقد العربي. (2022). التقرير العربي الموحد. الإمارات العربية المتحدة.
- - قويدسي مبروك، و بن موسى كمال. (2022). تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 7 (2)، الصفحات 429-446.
- - كينة عبد الحفيظ. (2013/2012). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- - مبروكي الطاهر. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الباحث (العدد الخامس).
- - مقدم عبيرات. (2002/2001). التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- - وسيلة واعر، و قرمية دوفي. (2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، 08 (02)، الصفحات 64-84.